

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٦٣١**

الخميس، ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، الساعة ١١/٣٥

نيويورك

الرئيس:	السيد بريان	(سلوفاكيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركين
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد بيل
	بنما	السيد أرياس
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2006/1003)

07-23989 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (S/2006/1003)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكندا وهايتي، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، توجيه الدعوة إلى أولئك الممثلين للاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس شغل السيد ميروريس (هايتي) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء مجلس الأمن الوثيقة S/2006/1003، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2007/88، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الأرجنتين والبرازيل وبنما وبيرو وشيلي وفرنسا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم اسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إندونيسيا، إيطاليا، بلجيكا، بنما، بيرو، جنوب أفريقيا، سلوفاكيا، الصين، غانا، فرنسا، قطر، الكونغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٧٤٣ (٢٠٠٧).

سأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): لقد أذن مجلس الأمن منذ ثلاث سنوات، في فترة الرئاسة الصينية، بالنشر الفوري للقوة المؤقتة المتعددة الجنسيات في هايتي، التي أعقبها إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وقد أدت البعثة على مدى السنوات الثلاث الماضية، بدعم ثابت من جميع الأطراف، ومنها الصين، دورا بالغ الأهمية في هايتي بتحقيقها استقرار الحالة، وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، والبدء في إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع.

ويشير الأمين العام في أحدث تقرير له (S/2006/1003) إلى أن الحالة الأمنية ما زالت مستقرة نسبيا في معظم أنحاء البلاد وأن الاضطلاع مستمر بمختلف برامج

إعادة الإعمار. وتعرب الصين عن ترحيبها بتلك التطورات وعن تقديرها الكبير للجهود التي تبذلها البعثة.

وإلى جانب التقدم الجاري إحرازه في عمليتي السلام وإعادة الإعمار، طرأت تغيرات كبرى على التحديات الرئيسية التي تواجه هايتي. ولا بد للأمم المتحدة، ولبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بصفة خاصة، من التعامل مع هذه الحالة المتغيرة باستكمال ولاية البعثة، وإعادة ترتيب أولوياتها، وتعديل تكوينها بحيث يمكنها أن تلبي الاحتياجات الراهنة للشعب الهايتي على نحو أكثر فعالية.

ونرى أن المهمة المحورية للبعثة في الفترة المقبلة تتمثل في مساعدة هايتي في عملية التحول من حفظ السلام إلى بناء السلام. وسيتوقف التقدم الذي تحرزه هايتي صوب الاستقرار والتنمية على ما يقدمه المجتمع الدولي من دعم طويل الأمد. غير أن هذا التقدم سيعتمد في الواقع بشكل أساسي على هايتي ذاتها.

ذلك أن شعب هايتي، بعد أن تمت تلبية احتياجاته المتعلقة بالأمن والسلامة إلى حد كبير، يطالب بصورة متزايدة بتحسين ظروف معيشته، وبتنشيط عملية المصالحة، وبالتنمية الاقتصادية، وبالعدالة الاجتماعية وسيادة القانون. وعلى الحكومة المنتخبة أن تتخذ خطوات إيجابية لتحقيق ما يصبو إليه من مصداقية وكفاءة وشفافية في الحكم. كما نرجو أن تحترم هذه الحكومة التزاماتها تجاه الشعب وتجاه شركائها الدوليين، لأن ذلك أمر لا غنى عنه لمشاركة البعثة بشكل مستدام.

واستنادا إلى تلك الاعتبارات، اقترحت الصين خلال مشاورات المجلس إجراء عدد من التعديلات على مشروع القرار. فاقترحنا تمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر، تمشيا مع الممارسة العامة المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وطلبنا في الوقت ذاته إلى الأمين العام أن يجري تقييما شاملا وأن يقدم تقريرا إلى المجلس عن تغير الحالة والمخاطر الأمنية القائمة في هايتي، حتى تتاح للمجلس قبل البت في التمديد التالي لولاية البعثة فرصة لتحديد وظائف البعثة بشكل عام ولرسم استراتيجية مجدية وقابلة للتنفيذ على المدى الطويل لكل من الأمم المتحدة وهايتي. ونظرا لأن هذا التقييم يمكن أن يستغرق بعض الوقت بالنسبة للبعثة، وافقت الصين كترتيب خاص على تمديد الولاية لفترة معقولة بعد انتهاء الستة أشهر الأصلية. ونأمل كذلك أن يواصل المجلس اتباع الممارسة السابقة فيما يتعلق بمدة ولاية البعثة.

وقد عززت البعثة في الآونة الأخيرة عملياتها العسكرية ضد العصابات المسلحة. وبالرغم من أن تلك العمليات ضرورية في الأجل القصير، لا يمكن أن تمثل استراتيجية طويلة المدى. وتبالغ بعض فقرات مشروع القرار في التشديد على الوسائل العسكرية دون إيلاء اهتمام كاف للأولويات الهامة من قبيل المصالحة السياسية والانتعاش الاقتصادي. وفي أثناء المشاورات، اقترحت الصين إدخال بعض التعديلات الملائمة على مشروع القرار. ويحدونا الأمل في أن تتقيد البعثة بالمبادئ والممارسات المستقرة لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وأن تستمر الحكومة الهايتية في الترويج للحوار السياسي والمصالحة السياسية دون كلل.

وقد قرر مجلس الأمن في الفقرة ٣ من منطوق قراره ١٦٠٨ (٢٠٠٥) زيادة مؤقتة في العنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثة للأغراض المتعلقة بالانتخابات في هايتي، وطلب إلى الأمين العام أن يصوغ في الوقت المناسب استراتيجية للخفض التدريجي لقوام قوات البعثة في فترة ما بعد الانتخابات. ونرى أن تنفيذ هذا الحكم في وقت مناسب بعد انتهاء الدورة الانتخابية سيزيد من فعالية موارد الأمم المتحدة المحدودة.

وقد لاحظنا، بالرغم من إدراج بعض التعديلات التي اقترحها الوفد الصيني، أن عددا من العناصر الهامة غير ممثلة في النص. وهذا يترك النص أقل توازنا وشمولا مما كنا نرجو. وفي مراعاة كاملة لرغبات مقدمي القرار القوية، وإظهارا لأقصى درجات المرونة، فقد وافقت الصين على أن تترك جانبا عددا من المسائل المعلقة وبذلت قصارى وسعها لتيسير التوصل إلى توافق في الآراء. ويحدونا الأمل في أن تعالج أوجه القصور المذكورة معالجة كاملة حين يعود مجلس الأمن إلى تناول هذه المسألة، لدى نظره في تجديد ولاية البعثة.

ويبرهن قرار مجلس الأمن ١٧٣٤ (٢٠٠٧)، الذي اتُخذ بالإجماع منذ دقائق، مرة أخرى على التزام الأمم المتحدة طويل الأمد ورؤيتها المتعلقة بهايتي في الأجل البعيد. وتعرب الصين عن استعدادها للتضافر مع الآخرين من أجل كفالة أن تتكيف هذه المنظمة مع تغير الواقع في سعيها لمساعدة الشعب الهايتي على إعادة الإمساك بزمام الأمور في بلده.

السيد أرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): تتكلم بنما أولا لتسجل رسميا بوضوح أهمية الحالة في هايتي لبلدنا. وثانيا، نود أن نتوجه بالشكر بلدان المنطقة التي كرست الجهود وأسهمت بالقوات في هايتي، بما فيها الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبوليفيا وبيرو وشيلي وغواتيمالا، وأن نشكر بصفة خاصة البلدان التي تفعل ذلك من خارج المنطقة، ومنها الأردن وسري لانكا ونيبال.

وتود بنما كذلك أن تعرب عن تقديرها للجهود التي بذلها وفد بيرو والسفير فوتو – برناليس في عملية التفاوض على هذا القرار المتعلق بهايتي. وأرى أن هذه الوثيقة التي اعتُمدت في نهاية المطاف ستسهم إسهاما ذا شأن في عمليتي التنمية وإحلال السلم في هايتي.

وتأسف بنما لأن التمديد المنصوص عليه في القرار لم تتجاوز مدته ثمانية أشهر، مع أن الأمين العام ومجموعة أصدقاء هايتي وهايتي ذاتها كانوا يرون أن يكون التمديد لمدة ١٢ شهرا. وترى بنما أنه كان ينبغي تخصيص ١٢ شهرا لإجراء تقييم شامل لتنمية هايتي. ذلك أن هايتي لن تحتاج فقط إلى إدارة أهلها الداخلية لعملياتها السياسية والاقتصادية، على أهميتها العظمى، وإنما يلزمها أيضا دعم الأمم المتحدة وبلدان المنطقة. وسوف يتعين ألا يقتصر هذا الدعم على ١٢ شهرا بل أن يمتد لعدد أكبر كثيرا من الشهور. وخلال تلك الفترة، أثق بأن ما تتخذه حكومة بنما من إجراءات سيحقق التقدم على نحو يمكّن مجلس الأمن من تغيير تشكيل البعثة وفقا لمقتضيات هذا التقدم.

وأود أن أعطي مثالا واحدا جليا. آمل أن نتمكن في الأشهر أو السنوات المقبلة من خفض عدد الأفراد العسكريين وزيادة عدد أفراد الشرطة، ومن خفض عدد أفراد الأمن وزيادة عدد الأفراد المعنيين أكثر ببناء المؤسسات. وإنني على ثقة أيضا بأن يوما ما ستقدم لجنة بناء السلام خلال تلك المرحلة على مساعدة هايتي في تنميتها، وبأن مجلس الأمن سرعان ما سيتمكن بعد ذلك من إنجاز مهامه هناك.

وفي ذلك الصدد، يبدو لنا مع ذلك، أنه كان من المناسب تمديد الولاية ١٢ شهرا – خاصة بالنظر إلى ما استطاع السفير فوتو – برناليس تحقيقه في المفاوضات مع حكومة هايتي بشأن الالتزامات المتعلقة بالتنمية وبناء المؤسسات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الراهنة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.